الفصل السادس

تنظيم إصدار المعايير وانتشارها حول العالم

obeikan.com

obeikan.com

استعرضنا في المحطة السابقة الجهود الرسمية والأهلية التي بُذلت خلال العقدين اللاحقين للكساد الكبير، مما نتج عنه تنظيم الأسواق المالية، وتحديد دقيق لمسؤولية المراجع القانوني، وتنامي البحث العلمي وبروز المدارس المحاسبية الفكرية بشكل جلي، بالإضافة إلى محاولة تأطير معايير المحاسبة؛ للتقليل من تباين القياس والعرض والإفصاح المحاسبي. وعلى الرغم من الحراك المهني والفكري خلال تلك العقود، إلا أن النقطة التاريخية المهمة برزت عندما بدأ التفكير بشكل جدي مهني ورسمي في تكوين أطر نظامية تهتم بشكل أساسي بإصدار معايير المحاسبة، بدءاً من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وانتقالاً إلى دول أوروبا ثم في وقت متأخر إلى بقية دول العالم. سنركز في هذه المحطة من محطات قطار تطور الفكر المحاسبي بشكل موجز على أهم مراحل بناء معايير المحاسبة في عينة من دول العالم تشمل كلاً من أمريكا، وبريطانيا، وكندا، والصين، واليابان، وأستراليا، ومصر، والمعايير المحاسبية الدولية. ويتم تناول ذلك على النحو الآتي:

أولاً: الولايات المتحدة الأمريكية[28]:

تعني معايير المحاسبة المتعارف عليها Generally Accepted Accounting selpicnirP (GAAP) مجموعة من الإصدارات الشبه رسمية لتحديد طرق القياس والإفصاح والعرض المحاسبي، ولقد بدأت نواة إصدارها منتصف الثلاثينيات الميلادية من القرن العشرين، حيث مرت تلك الإصدارات بتغيرات جذرية تماشياً مع نمط النمو والانكماش الاقتصادي، كما خضع بعضها للإلغاء نتيجة المصالح المتعارضة؛ أو بسبب كونها تعالج حالات في ظل ظرف زمني محدد، ونتيجة لمرور الزمن أو لتغير تلك الظروف لم تستطع تلك المعايير إنتاج المعلومات المالية المطلوبة أو تصوير العدالة وتشمل تلك الإصدارات «GAAP» بدءًا من عام 1938م مجموعة من المستندات تهتم بقياس الأحداث المالية التي تمر على الوحدة المحاسبية وأساليب عرض نتائج القياس والحد الأدنى للإفصاح؛ ويتم تصنيف تلك الإصدارات في أربع مجموعات (A،b،c،d) بحيث تشمل المجموعة «A» الإصدارات ذات الإلزام الأقوى من المجموعات الأربع، فيما تشمل المجموعة «D» الإصدارات ذات الإلزام الأقل قوة من حيث التطبيق من:

- المجموعة الأولى «A»: وتشمل كلاً من معايير المحاسبة الصادرة من مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB Standards) وعددها 163 حتى نهاية عام 2008م. وكذا تفسيراتها FASB Interpretation بالإضافة إلى ما تبقى من مبادئ المحاسبة الصادرة من مجلس مبادئ المحاسبة (APB) وعددها أساساً 31 رأياً، وكذا ما بقي من فقرات لم يتم إلغاؤها من نشرات أبحاث المحاسبة «ARB» Accounting Research Bulletins . وعليه فإن الإصدارات الأقوى إلزاماً تشمل:

«FASB Standers + FASB Interpretations + APB +ARB»

- المجموعة الثانية «B»: وتشمل هذه المجموعة، وهي بالطبع أقل إلزاماً من الإصدارات في المجموعة «A» النشرات الفنية لمجلس معايير المحاسبة المالية (FASB Technical Bulletins Ftb)، وكذا الإرشادات الخاصة بمراجعة ومحاسبة صناعة محددة Industry Audit And Accounting Guides» Iaag» والصادرة من معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA). بالإضافة إلى نشرات تحديد الموقف «Statement Of Position» «Sops» الصادرة أيضاً من المعهد نفسه. إذاً هذه المجموعة تتمثل في:

(Ftb+ Iaag + Sops)

- المجموعة الثالثة «C»: تحتوي هذه المجموعة التي هي أقل في مستوى الزاميتها من المجموعة «B» لبعض الأمور المحاسبية الطارئة «Eitf»، وكذا نشرات المعالجات المحاسبية «AC SEC» الصادرة بالتعاون بين(AICPA) وهيئة تداول الأوراق المالية «SEC»، إذاً تمثل هذه المجموعة في:

Eitf + Acsec

- المجموعة الرابعة «D»: تُعدّ هذه المجموعة الأقل إلزاماً من المجموعات الثلاث السابقة وتشمل تفسيرات معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي

Accounting Interpretations (AICPA) «Ap» وكذا الأسئلة وإجاباتها للمستفيدين من المهنيين والعامة «Fasbqa» بالإضافة إلى المتعارف عليه من تطبيقات في صناعة محددة Widdly Recognized In Industry Practice.

ويتبين مما سبق أن معايير المحاسبة في أمريكا تضم عدة نشرات تم إعدادها عبر حقب زمنية مختلفة وتم إلغاء وتبديل بعضها، بحيث تشكل تلك الإصدارات ما يعرف في أمريكا بـ«GAAP» ، أي معايير المحاسبة المتعارف عليها.

وما يهمنا في هذه المحطة تتبع مراحل بناء تلك المعايير، مع التركيز على الجهات التي تصدت لإصدارها والتي تشمل «CAP» التي أنيط بها إصدار ما يُعرف بـ «ARB» بدءاً من عام 1938م وكذا (SEC) التي أنشئت عام 1934م، حيث سبق أن أشير إليهما في المحطة السابقة، بالإضافة إلى مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ومجلس مبادئ المحاسبة APB اللتين كان لهما دور بارز في بناء وتكوين وتفسير معايير المحاسبة المتعارف عليها، ولذا يحتاج الأمر إلى شيء من التفصيل المبسط عن كلا المجلسين، كما يلي:

(1) **مجلس مبادئ المحاسبة** APB

لقد أثمرت الجهود المهنية في أمريكا بدءاً من عام 1938م في تجميع الممارسات المحاسبية للقياس والعرض والإفصاح لبعض عناصر القوائم المالية، ثم النصح بأفضل المعالجات المحاسبية لكل عنصر، ونتج عنها كما سبق أن أشرنا ما عرف بـ «ARB» ، ومع ذلك لم تكن هذه النشرات ملزمة، ولم تشكل في حينه ما يُعرف الآن بمعايير المحاسبة المتعارف عليها GAAP، وعلى الرغم من أنها خدمت قطاع الأعمال في حينه، إلا أنه تسارع إيقاع الواقع الاقتصادي في أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية وحاجة المجتمع بكامله إلى معلومات مالية معتمدة على معايير محاسبية مؤطرة، وازدياد الحراك الفكري خلال عقدي الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين، دعا معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) إلى النظر بجد مرة أخرى في إيجاد نظام يتم من خلاله إعداد وإصدار

معايـير المحاسبة؛ ولقد برزت هذه الفكرة من خـلال كلمة شهيرة ألقاها Alvine Jennings عـام 1957م، واقترح فيها حينئـذٍ أنه آن الأوان للمهنة أن تُنظم نفسها، خاصـة في تحديـد إجراءات إصـدار المعايـير بدقة؛ لتكـون أساسـاً يتفاعل معه مجتمع رجال الأعمال والمهتمين مجتمعـين للموافقة على معايير القياس والعرض والإفصـاح؛ وأن يتم الاستفادة من التجارب السابقـة، بحيث تكون المعايير مبنية على أسس نظرية وأبحاث ميدانيـة تحدد آثارها الحالية والمستقبلية على القوائم المالية وتدفق المعلومات. ومن هذا المنطلق نشأت فكرة بناء مجلس مستقل عرف بـ «APB» Accounting Principles Board أو مجلس مبادئ المحاسبة، ويجب التنويه هنا إلى أن عناية المجلس كما يتضح من اسمه مركزة على مبادئ المحاسبة وليس معاييرهـا، وذلك كردة فعـل، أو استجابة لمطالبة مفكـري المحاسبة حينذاك بأن منبع إصدار معايير المحاسبة يجب أن يرتكز بالدرجة الأولى على نظرية المحاسبة لا أن تكـون معايـير المحاسبة إجـراء توفيقيًا بين المصالح المتعارضـة، أو أن تكون تلبية لحاجات آنية، تُعدل أو تُلغى حال تحقيقها لتلك الأهداف.

بنـاءً على هذا المنطق تم تأسيـس APB في عام 1959م وألحق معه في القرار نفسه ذراع بحثي سمي «قسم الأبحاث المحاسبية «DRA» Accounting Research Division. ولقد حدد النظام الأساسي للمجلس أهدافه في تطوير معايير المحاسبة المتعـارف عليهـا وتوثيقها، وسد فجـوة الخلافات في معالجـات القياس والعرض والإفصاح عن الأحداث المالية، بالإضافة إلى أخذ زمام المبادرة في مناقشة وبحث المعالجات المحاسبية للأحداث المالية المستجدة.

ومـمـا تجـدر الإشارة إليـه أن المجلس يتكـون من 18-21 عضـواً غير متفرغ يُمثلـون مكاتب المحاسبة القانونية والحكومة والقطـاع الخاص والأكاديميين. كما تم تعيـين مدير متفرغ للأبحاث مع جهاز بحثي متكامـل. ولقد كان تمويل المجلس يتـم من خلال مكاتـب المراجعة والحكومـة. وبدأ المجلس حـال تشكيله في تطبيق فلسفته التي حددها رئيس (AICPA) حينذاك Alvin Jennings في أن تُبنى معايير

المحاسبة على أساس البحث العلمي. ومن ثم كان أول مشروع بدأ فيه المجلس دراسة الفرضيات الأساسية لمبادئ المحاسبة. وخلال عمر المجلس الذي امتد 14 عاماً من (1959م- 1973م) أصدر المجلس 31 رأياً محاسبياً «Opinions» و 15 دراسة محاسبية بحيثة تسمى «ARS» بالإضافة إلى أربعة بيانات تسمى APB Statements؛ وعليه فإن إصدارات المجلس خلال عمره شملت:

1 - الدراسات البحثية المحاسبية ARS.

2 - الآراء المحاسبية APB Opinions.

3 - النشرات الرسمية APB Statements.

ولقد تلقى المجلس صفعات مباشرة من الجهات ذات المصالح المتعارضة، وكذا المجتمع الأكاديمي، ولعبت السياسة أو ما يُعرف بدور ذوي النفوذ المالي في الإطاحة مجدداً بمجلس أُريد له أن يقود المحاسبة في أمريكا. ولقد لخص Porwall[29] أسباب تهاوي هذا المجلس فيما يلي:

أ- ساد الاعتقاد خلال عمر APB بسيطرة مكاتب المحاسبة الثماني الكبرى «Big Eight» التي كان همها الأساسي الانحياز وخدمة هيئة سوق الأوراق المالية (SEC) دون خدمة قطاع الأعمال والمجتمع بشكل متوازن.

ب- إغفال دور المستفيدين من القوائم المالية وعدم أخذ آرائهم في إصداراته؛ وحجة مؤيدي هذا الرأي أن هدف المحاسبة أصلاً خدمة المستفيدين الذين ليس لهم القدرة على الحصول على المعلومات؛ وما إنشاء كل هذه الأطر إلا لخدمتهم؛ وإن إغفال دورهم يعني عدم معرفة حاجاتهم، ومن ثم فإن عدم معرفة حاجاتهم يؤدي إلى قصور المعايير في تلبيتها، وعدم تحقيق هدف المحاسبة الأساسي.

ج- طغت على المناقشات والأبحاث التي تمت التناقض في الآراء وتعارضها بشكل جذري؛ وعلى الرغم من اتفاق الجميع مع بدء تأسيس المجلس الاعتماد على البحث العلمي كأساس لإصدار معايير المحاسبة، إلا أن الواقع العملي

أثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن بناء 31 رأياً تم على أسلوب إطفاء الحرائق ومعالجة المشكلات بأسلوب التوافق دون الاعتماد على البحث العلمي، ولم يكن هناك أي رابطة بين الإصدارات البحثية والآراء المصدرة.

د- إغفال آراء الأكاديميين والباحثين بشكل واضح، وعدم إعارتها أدنى اهتمام، والتفرغ بشكل أساسي لإيجاد مخارج عملية.

هـ- زيادة خيارات المعالجات المحاسبية إرضاء لأصحاب المصالح المتعارضة، بدلاً من العمل على تحقيق هدفه بتقليص تلك الخيارات.

و- الوقوع في فخ بحث المشكلات المحاسبية؛ المعقدة كالعقود، والضرائب ومحاسبة الغاز والبترول والبحث والتطوير والاندماج، مما زاد الحريق اشتعالاً، واضطر معه المجلس إلى إلغاء بعض من آرائه أحياناً وتعديلها أحياناً أخرى؛ استجابة لضغط أصحاب المصالح.

ز- وأخيراً عدم الاستخدام بشكل دقيق الإجراءات المحددة في نظامه الأساسي، وتفصيلها أحياناً وإهمالها أحياناً أخرى.

وبرغم كل الانتقادات التي وجهت للمجلس، إلا أنه وللحقيقة فلقد أثرى الحراك الفكري المحاسبي خلال عقدين من الزمان ليس في أمريكا فحسب، ولكن في دول العالم الأخرى، كما أبرز بشكل مؤثر أهمية دور معايير المحاسبة وضرورة تأطيرها؛ وكذلك زرع فكرة ضرورة اضطلاع المهتمين بدور بارز ومهم في إعداد معايير المحاسبة، بالإضافة إلى إشراك جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) كشريك فاعل في بحوث إصدار المعايير، حيث إن جل الأبحاث في تلك الفترة كان للجمعية وعلمائها الذين كان لهم دور بارز في إثراء الفكر المحاسبي وبروز المدارس المحاسبية المختلفة.

وفيما يلي سنتناول بشيء من التفصيل إصدارات مجلس مبادئ المحاسبة (APB)[30]:

1- **الدراسات البحثية** ARS

لقد أصدر المجلس خمس عشرة دراسة بحثية تصدى لها رواد المحاسبة في ذلك الوقت، وجلهم من المنتمين لجمعية المحاسبة الأمريكية (AAA)، ولقد شملت تلك الدراسات تحليلاً دقيقاً لواقع القياس المحاسبي، وأثرت نتائجها على الفكر المحاسبي وانعكس أثرها على تطوير المحاسبة خلال العقود اللاحقة. ومن أهم تلك الدراسات، ARS1 التي تصدى لها Maurice عام 1961م وانتقد فيها القيم الداخلة Input Value كالتكلفة التاريخية كأساس للمحاسبة المالية واقترح بدلاً عنها القيم الخارجة Exit Value كالقيمة الحالية، والدراسة ARS رقم(2) التي قام بها Perry Mason حلل فيها أهمية التدفقات النقدية وأسلوب عرضها للمستفيدين كأداة لحل مشكلة واقعية القياس المحاسبي، والدراسة ARS رقم(3) التي حدد فيها كل من Sprouse و Moonitz عام 1962م المبادئ الأولية للمحاسبة المالية مع تركيزهما على ضرورة الاهتمام بتسعير الأسعار الخاصة والعامة وARS رقم (6) التي أيدت عام 1963م النتائج التي توصل لها الباحثان في ARS رقم (3)، وقدم Pared Garry عام 1965م جرداً استقصائياً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها في الدراسة البحثية ARS رقم (7)، أما العشر دراسات الأخرى فلقد اهتمت بتفاصيل القياس المحاسبي لعدد محدد من عناصر القوائم المالية بمعالجة العقود رقم (7) ARS، والاندماج المحاسبي 5-ARS، ومعالجة مصاريف التقاعد 8-ARS، وتوزيع التكاليف 9-ARS، والإفصاح المحاسبي 11-ARS والعمليات الخارجية، وترجمة العملات 12-ARS، ومعالجة المخزون 13-ARS، ومعالجة المصروفات، وحقوق الملكية 15-ARS، 14-ARS، على التوالي.

2 - **الآراء المحاسبية APB Opinions**

لقد أصدر المجلس خلال عمره المميز 14 عاماً 31 رأياً مهنياً سميت مبادئ المحاسبة وليس معاييرها غطت الموضوعات الأساسية الآتية، مع العلم أن جل تلك الآراء، إما تم تعديلها في وقت لاحق من قبل APB أو Fasb أو تم إلغاؤها من قبلهما.

- إرشادات لطرق الاستهلاك APB – 1
- معالجة الإعفاء من ضرائب الاستثمار APB – 2
- معالجة العقود الإيجارية APB – 5 + 7 + 27 + 31
- الموقف الحالي لـ APB APB– 6
- معالجة تكاليف التقاعد APB – 8
- عرض نتائج الأعمال APB – 9 + 30
- معالجة ضرائب الدخل APB – 11 + 23 + 24
- معالجة السندات القابلة للتحويل APB – 14
- احتساب ربحية السهم APB – 15
- اندماج الشركات APB – 16
- الأصول غير الملموسة APB – 17
- طريقة حقوق الملكية APB – 18
- معالجة التغيرات المحاسبية APB – 20
- معالجة الفوائد على المدينين والدائنين APB – 21
- الإفصاح عن البيانات المحاسبية APB – 22
- معالجة أسهم الموظفين APB – 25
- معالجة خصم المديونية APB– 26
- القوائم المالية الفترية APB – 26
- معالجة العمليات غير النقدية APB – 28

3 – النشرات الرسمية APB Statements

تُعدّ النشرات التي أصدرها مجلس مبادئ المحاسبة، وعلى الأخص خلال حقبة الستينيات من القرن العشرين، ذات تأثير إيجابي كبير على المهنة وعلى تطوير الفكر المحاسبي، ولا يرجع تأثيرها فقط على محتواها، ولكن على فكرة إصدارها. حيث حسمت تلك النشرات جدلاً كبيراً حينذاك، والذي شمل المرجعية النظرية لإصدار معايير المحاسبة؛ حيث يرى فريق ذوي المصالح المتعارضة أن معايير المحاسبة، كعلم المحاسبة، هدفه الأساسي خدمة المستفيدين، وعليه يلزم أن تُلبي المعايير حاجاتهم الآنية، وأن تتسم بالواقعية، وأن تتطور مع تطور حاجاتهم، ولقد اُستخدم هذا السلاح أو الجدل في تحطيم المجلس، حيث كما أسلفنا خضع لأصحاب المصالح دون أن يكون لديه مرجعية نظرية يمكن الاعتماد

obeikan.com

عليهـا. بينما يرى فريق آخر أنه يلزم الاتفاق علـى إطار نظري للمحاسبة المالية؛ لتكون بمنزلة المرجعية لإصدار المعايير، وألا يستطيع معدو معايير المحاسبة تجاوز هـذا الإطـار، إلا بتعديله. وعليه، فـإن أهمية هذه النشرات تكمـن في كونها مثلت الخطـوة الرسميـة الأولى والجريئة من قبـل المهتمين في تكويـن مرجعية لإصدار المعايـير، وعلى الرغم من عدم نجاح هذه الفكـرة حينذاك إلا أنها مثلت الخطوة الأولى التي اعتمد عليها مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في إصدار الإطار النظري للمحاسبة المالية في أمريكا، والذي تبعه جل الهيئات المهنية حول العالم.

تركـز النشرات الثـلاث الأولى APB Statements 1،2،3 علـى إعطاء الموقف المهنـي مـن الدراسات البحثيـة ARS،1،3،2، وكـذا المعلومات الإلحاقيـة للقوائم الماليـة، وتعديـل القوائم الماليـة بآثار التضخـم. بينما حـاول المجلس في APB-4 تحديد موقفه المهني من مفاهيم ومبادئ المحاسبة المعتمد عليها في إعداد القوائم المالية للوحدات المحاسبية، أو بمعنى آخر تحديد الإطار النظري الذي وجب التزام المجلـس به عند إعداد معايير المحاسبة؛ وسنعـود إلى هذه النشرة المهمة في وقت لاحق؛ لما لها من أهمية في تطوير الفكر المحاسبي حول العالم.

(2) مجلس معايير المحاسبة المالية FASB

شهـدت الثلاث سنوات الأخيرة لمجلس مبادئ المحاسبة Abp انتقادات لاذعة من قبل المهنيـين والأكاديميين وعلى الأخص جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA)، ومصدرها الأساسي كون المجلس أضحى أداة في يد ذوي المصالح المتعارضة، دون الاهتمام بإصدار معايير محاسبية تعكس العدالة في القوائم المالية، ونتج عن هذه الضغـوط أن بـدأت كل من (AAA) وكذلـك (AICPA) في التفكير الجدي بدراسة الوسيلة المثلى لإعـادة هيكلة تأطير إصدار المعايير. وشكلت لجنة عام 1971م من 21 عضواً أغلبها من المهنيين لدراسة أساليب التطوير الممكنة، وانتهت في دراستها إلى تشكيل لجنتين فرعيتين إحداهما سميت لجنة «Wheat» لدراسة سبل التطوير وأخـرى لدراسة أهداف المحاسبة المالية في أمريكا. وسميت لجنة «Wheat» باسم رئيسها Francis M. Wheat، وانتهت اللجنة من دراستها بتقرير حمل اسم اللجنة

في نهاية عام 1972م، وكان أبرز ما جاء في تقريرها إلغاء مجلس مبادئ المحاسبة APB وإنشاء هيئة مستقلة عن المهنة تسمى هيئة معايير المحاسبة Financial Accounting Foundation (FAF). ولقد تم إقرار توصية اللجنة، حيث تم تأسيس الهيئة في 1973/7/1م على أن تكون مستقلة مالياً وتنظيمياً عن (AICPA).

لعل أهم ميزة لهذه التوصية هي الفصل التام بين الجانب المهني والجانب المادي، بالإضافة إلى تنوع الجهات التي تشكل مجلس أمناء الهيئة، وكونها هيئة مستقلة غير هادفة للربح. ويتكون مجلس الأمناء من 13 عضواً يمثلون 7 جهات مختلفة تشمل جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) «الأكاديميين»، ومعهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) «المهنيين»، وهيئة المحللين الماليين FAF، وهيئة المديرين الماليين FEI، ورابطة المحاسبين الوطنية Naa، ورابطة الأوراق المالية Sia، وممثلي الحكومة الفيدرالية مثل SEC، وهنا يُرى قوة هذه الهيئة بتولي الإشراف على إصدار المعايير، حيث إنها تضم جهات متعددة تمثل قطاعات مختلفة تهتم أساساً بنوعية التقارير المالية، بدءاً من معدها ومنظرها والمستفيد منها ومراقبها كالحكومة.

ولقد أسست الهيئة فوراً مجلسين مستقلين أحدهما يسمى «FASB» مجلس معايير المحاسبة المالية الذي يهتم أساساً بجانب إصدار معايير المحاسبة، ومجلس استشاري لأبحاث المحاسبة المالية يسمى «FASACC».

ويُعد تأسيس الـ FASB في 1973/7/1م نقلة نوعية للمحاسبة المالية ليس على مستوى أمريكا فقط وإنما على المستوى العالمي أيضاً، ويهدف هذا المجلس كما حُدد في نظامه الأساسي إلى إصدار وتطوير معايير المحاسبة المالية والتقارير المالية كمرجع أساسي للمجتمع بشكل عام وللتطبيقات المحاسبية والتعليم، بما في ذلك المهنيين ومستخدمي القوائم المالية، والمراجعين، وطلاب العلم في هذا التخصص. ويدار FASB بواسطة مجلس يتكون من 7 أعضاء متفرغين تماماً من الهيئة والأكاديميين عكس سابقه (APB) حيث إن أعضاءه من غير المتفرغين.

ويشـير Hendriksen & Breda [31] إلى أن قـوة المجلس وأثره الأساسي على إعداد القوائم المالية في أمريكا يكمن في أربع نقاط أساسية:

أولهما- استقلال المجلس

يُعـد استقلال المجلس مادياً ومهنياً عن معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) مـن أهـم نقـاط قوته، حيـث إن المعهـد أدى الـدور الأساسي في لجنة معايـير المحاسبة (CAP) وكذلك مجلس مبادئ المحاسبة (APB)، ويرى كثيرون أن أسبـاب فشـل الجهتين في إصدار معايير المحاسبـة في أمريكا يرجع إلى تحكم الهيئـة في إصدار المعايير دون غيرهم، وترجيحهم لمصالحهم ومصالح عملائهم تـارة وترجيح مصالح هيئة تـداول الأوراق المالية (CES) تارة أخرى. مما كان له الأثـر في تناقض وقصور المعايـير المصدرة في إنتاج معلومـات محاسبية موثوقة، ولقد عكس استقلال هذا المجلس عن طريق إشراف هيئة معايير المحاسبة (FAF) علـى كافة أنشطته التي كما أشرنا تتمثل في قطاعـات المستفيدين المختلفة. وينبه هندركسـن إلى أنـه وعلى الرغم من خروج المعهد (AICPA) من الباب إلا أنه رجع مع النافذة، حيث أسس بالتعاون مع الهيئة(CES) لجنة أخرى تهتم أيضاً بإصدار معايـير المحاسبة للحالات الخاصة بصناعة معينة تسمـى (ACSEC)، كما أنشأ لجنة أخرى تسمى (SOPS) تصدر معايير خاصة بالحالات الطارئة والمستعجلة.

ثانيهما- زيادة صلاحية المجلس

مـن المعلـوم أن معايير المحاسبية لا تصدر من جهـة حكومية، بل من القطاع الخاص، حيث كافح المهنيون والأكاديميون وما زالوا يكافحون لمنع تدخل الحكومة في إصـدار المعايير؛ علـى هيئة قوانين. وذلك لاعتقادهـم أن إصدار المعايير عمل مستمر، يتـم تعديله حسب تطور حاجة المجتمـع، وأن إصدارها من قبل الحكومة في شـكل قوانين تُصعّـب عملية التعديل. ولذا فإن قـوة وإلزامية معايير المجلس لا تعتمـد على قانـون محدد، بل تستمـد قوتها من مصـادر عدة، فقواعـد السلوك المهني تتطلب من جميـع المحاسبين القانونيين ضرورة الالتزام بتلك المعايير، كما

أن مجالس المحاسبة في الولايات المختلفة ألزمت أعضاءها بضرورة الالتزام بها، بالإضافة إلى دعم هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) المجلس في إصدار المعايير، ومطالبة الشركات المسجلة في البورصة بضرورة إعداد قوائمها المالية استناداً على معايير المجلس ومعايير المحاسبة المتعارف عليها (GAAP) بشكل عام، إلا أن الهيئة بدأت في الآونة الأخيرة التدخل بشكل مباشر وغير مباشر في إعداد البيان، كما سيرد لاحقاً في المحطة الأخيرة من التطور المحاسبي، وبناءً على ما سبق وعلى الرغم من أن معايير المحاسبة الصادرة من مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ليست ملزمة قانوناً كما يعتقد البعض، إلا أن جميع الجهات المرتبطة بإعداد القوائم المالية أعطت صلاحية إصدار المعايير للمجلس الجديد وألزمت أعضاءها بضرورة الالتزام بها. كما أن معايير المجلس أصبحت هي الأداة التي تُستخدم في رفع القضايا على المهنيين في حالة مخالفتها شكلياً أو جوهرياً.

ثالثهما- تحديث أسلوب إعداد المعايير

لقد وصلت هيئة معايير المحاسبة (FAF) إلى قناعة تامة بأن قوة معايير المحاسبة تكمن في مشاركة جميع قطاعات المستفيدين في مناقشة جميع مراحل إصدار المعيار؛ لذا فلقد حرصت على أن يشمل النظام الأساسي للمجلس على إجراءات إصدار أي من المعايير، بحيث تشمل خطوات دقيقة منظمة تبدأ من التقييم المبدئي للحالة المطروحة، وهل تحتاج إلى معيار جديد أو تعديل معيار قائم، ثم إدراجها في جدول أعمال المجلس، ومن ثم إعداد ما يعرف بمذكرة المناقشة وعرضها على كافة المستفيدين، وأخذ آرائهم كتابياً وشفهياً باستخدام كافة الطرق، ومن ثم إصدار ما يُعرف بمسودة مشروع المعيار (Exposure Draft)، وعرضها مرة أخرى للمناقشة والتداول على كافة المستفيدين وتلقي آرائهم، ومن ثم يُعمل أخيراً على مناقشة المعيار بشكل علني في أكثر من ولاية ومدينة، ويُدعى للاجتماع جميع المهنيين، وبعد أخذ الآراء يتم مناقشتها، وبعد ذلك يُصدر المعيار في صيغته النهائية.

ولا شـك أن هـذه الإجراءات تُقلل بشكل كبير نسبـة عدم قبول المعيار، وذلك لكـون المعيار قبل صدوره عُرضـ أكثر من مرة على المهتمـين، وقد أخذت وجهات نظرهم في الحسبان سواء بالقبول أو الملاحظة.

وأخيراً: إنشاء لجنة للحالات الطارئة

لعلنـا لاحظنا أن إجراءات إصدار المعيـار تأخذ وقتاً وجهداً كبيرين، مما قد يكـون له أثـر في تعطيل إصدار المعيار لبعض الحـالات المستعجلة التي تتطلب رأياً سريعـاً من قبل المجلـس (FASB). ولقد كان من أولى الانتقادات التي وجهت إلى المجلس تأخره في معالجة الأحداث المالية المستجدة، ولذا فلقد أسس المجلس لجنة خاصة تتكون من 21 عضواً تسمى «FITF» همها الأساسي دراسة الحالات الطارئة وإصـدار رأي مهني لمعالجتها، وتكون كما أسلفنا أقل إلزامية من المعيار نفسه، إلا أن رأيها بالإجراءات المحددة لإصدار المعيار.

ولقد أصدر المجلس FASB حتى نهاية 2008 عدد 163 معياراً، كما أصدر «7» نشـرات، تهتم الأولى بقياس الأحداث المالية وعرضها والإفصاح عنها في القوائم المالية والأخرى تهتم بالإطار النظري أو الفكري للمحاسبة المالية. والجدير بالذكر أن أهم ما أصدره مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ما يلي:

1 – معايير المحاسبة المالية (Sfas)

2 – نشرات مفاهيم المحاسبة المالية (Sfac)

وفيما يلي بعض التفصيل لكل منهما:

1 – معايير المحاسبة المالية Sfas

لقـد أصدر المجلس خلال عمره الذي تجاوز 35 عاماً « 163» معياراً محاسبياً لمعالجـة موضوعات محاسبية متعددة تتعلق بتحديد أساليب القياس أو العرض أو الإفصـاح المحاسبي، كما أن بعض تلك المعايير، وخاصـة في الآونة الأخيرة، تلغي بعضـاً مما سبق إصـداره أو تعديلاً لبعض فقراته أو إلغـاء للمعالجات المحاسبية الصـادرة من مجلس مبادئ المحاسبة (APB) أو نشرات أبحاث المحاسبة ARB. ونوجز أدناه أهم موضوعات المعايير التي صدرت، حتى وقتنا الحاضر.

1 – أسلـوب العرض والإفصاح في قائمة الدخل وقائمـة المركز المالي وقائمة التدفق النقدي.

2 – معالجة أدوات الاستثمار المالي والنقدية والمدينين.

3 – معالجات الاعتراف بالإيراد وتحققه.

4 – معالجات الأصول طويلة الأجل.

5 – الاستثمارات طويلة الأجل والمعدة للبيع والمتاجرة.

6 – محاسبة الاندماج وتوحيد القوائم المالية.

7 – معالجة المطلوبات العادية والتقديرية والاحتمالية.

8 – معالجة المطلوبات وأدواتها طويلة الأجل.

9 – محاسبـة العقـود وكافـة أدواتهـا الماليـة، سـواء للمؤجـر أو المستأجر أو الوسطاء.

10 – المعالجة المحاسبية للضرائب بأنواعها.

11 – محاسبة التأمينات وضررها على الموظفين.

12 – احتساب ربحية السهم والإفصاح عن تفاصيلها.

13 – المعالجـات المحاسبيـة لعناصر حقـوق الملكية وعرضهـا والإفصاح عن تفاصيلها وأدواتها المختلفة.

14 – عرض القوائم المالية الفترية والإفصاح عن القطاعات.

15 – المعالجـات المحاسبيـة للأخطـاء المحاسبيـة والتغـيرات والتقديـرات المحاسبية.

16 – المعالجات المحاسبية لصناعات متخصصة.

2 – نشرات مفاهيم المحاسبة المالية (Sfac)

إن من أهم أسباب إلغاء مجلس مبادئ المحاسبة APB يكمن في عدم اعتماده في إصدار مبادئ المحاسبة على إطار فكري مُتفق عليه، يكون مرجعاً أساسياً يفند اختلاف وجهـات النظر أو تعارض المصالح. ولقد ألزم مجلس أمناء هيئة معايير المحاسبـة (FAF) مجلس معايـير المحاسبة المالية (FASB) علـى ضرورة إعداد

obeikan.com

إطـار فكـري للمحاسبة المالية قبل إصداره المعايير، لكـن هذا لم يتم إلا في السنة الخامسـة من عمره، حيث تم إصـدار أول نشرة سميت (Sfac-1) في نوفمبر عام 1978م، أعقبها إصدار ست نشرات أخرى.

ولقد حُدِّد في النشرة الأولى الأهداف الأساسية للمحاسبة المالية، كما وضحت (Sfac -2) الخصائص الأساسية للمعلومات المالية، كما حُدِّد في عام 1980م (Sfac-3) بشكل دقيق تعريف لعناصر القوائم المالية للوحدات الهادفة للربح. وأبرزت النشرة الرابعة (Sfac-4) أهداف المحاسبة المالية للوحدات غير الهادفة للربح، وفي ديسمبر 1984م أصدر المجلس أهم أركان الإطار الفكري في نشرته (Sfac-5) التي حددت مفاهيم المحاسبة للقياس والعرض والإفصاح المحاسبي، وأخيراً تم توحيد أهداف المحاسبة المالية في النشرة رقم (Sfac-6) لتشمل جميع الوحدات بغض النظر عن أهدافها، سواء ربحية أم خلاف ذلك.

وعلى الرغم من الجهد الذي بُذل لتقوية مركز مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ليكون المرجع الوحيد لإعداد المعايير، إلا أننا سنرى في المحطة اللاحقة أن الهزة التي أصابت أمريكا بعد فضيحة شركة أنرون وشركات التكنولوجيا، وانحسار مؤشر نازدك بعد أن ذاب ككرة الثلج في بداية هذا القرن، بالاضافة إلى أن الأزمة المالية العالمية الحالية نتيجة فضيحة الرهن العقاري أفقدت المجلس كثيراً من دعمه وقوته.

ولقد واجه المجلس FASB كثيراً من الانتقادات خلال 35 سنة من عمره أهمها الانتقادات الموجهة في عدم استطاعة المجلس دعم فكرة الدخل المحاسبي، حيث مازال قياس الدخل لا يعتمد على أسلوب علمي دقيق، كما أنه مازال يتبنى الفكرة الكلاسيكية في قياسه، من حيث اعتماده على التقريب والتوزيع، مما قد لا يعكس قياس الدخل للواقع، بالإضافة إلى تشبث المجلس بفكرة الكلفة التاريخية كأساس للقياس، على الرغم من تحلله أخيراً منها في حالات محددة، كالأوراق المالية والشهرة، بالإضافة إلى تردده كثيراً في التصدي للمشكلات المحاسبية المعقدة،

وتعديـل آرائه كثيراً، مما أدى إلى عدم الاستقرار في القياس المحاسبي، وفي رأينا أنه مهما كان تنظيم إصدار المعايير دقيقاً ومستقلاً، فإن المشكلة ليست في المجلس ذاتـه، وإنمـا في عـدم استناد القياس المحاسبي علـى أسلوب علمـي، وإنما على فرضيـات قد تتعدل أو تلغى من قبل الهيئات والجهات الحكومية المهتمة والمسؤولة مع اختلاف المكان والزمان. وإن تغير تلك الفرضيات يؤدي من ثم إلى الضغط على الجهة المصدرة لتلك المعايير؛ لكي تعدلها تماشياً مع الواقع الاقتصادي المستجد. ولعل الأزمة المالية التي يمر بها العالم (2008) وخاصة أمريكا قد تستدعي النظر في هيكلة إصدار معايير المحاسبة مرة أخرى.

ثانياً: بريطانيا[32]

لعـل السمـة الأساسية في تطوير معايـير المحاسبة في بريطانيـا تكمن في أنها خرجت من رحم المهنة ذاتها، وذلك استناداً على التطورات اللاحقة لنظام الشركات منـذ إصداره عام 1844م، حيـث إن المراجعة من قبل المحاسبين القانونيين تُلزم أن تكـون القوائـم المالية صحيحة وعادلة؛ لـذا سعى المراجعـون أو المهنيون إلى الدفع بفكـرة ضرورة إيجاد معايير محاسبيـة تسند آراءهم المهنية. ومنـذ تاريخ إصدار نظـام الشركات جرى عليه تعديـلات مهمة كلها تصب في إلـزام الشركات بإعداد قوائمهـا المالية على أسس محددة اقتضاها التطور التاريخي للأعمال في بريطانيا، ولقـد سبق نظام الشركات البريطاني العالم بعد الكساد الكبير في إدخال تعديلات كبـيرة علـى المحاسبـة، حيث إن القانـون طالـب لأول مرة عـام 1929م الشركات بضـرورة الإفصاح عن عناصر قائمة الدخل بأسلوب محدد. ولقد تابع المهنيون في بريطانيـا التطورات المتلاحقة في قانون الشـركات، فبعد أربعين سنة من إصداره، صدر مرسـوم ملكي في مايو 1880م بإنشاء معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلـز (Institute Of Chartered Accountants In England And Wales (Icaew) ليضم المرسوم ست هيئات محاسبية في مدن بريطانية متعددة تحت مظلة واحدة، ولقـد عُـدل نظامه عام 1948م ليكـون الجهاز الوحيد الذي يضـم مهنة المراجعة والمحاسبة في بريطانيا.

يُدير المعهد مجلس إدارة من المتطوعين غير المتفرغين وعدة لجان فنية تُعنى كلٌ منها بوظائف مهنية محددة. كما أن أعماله اليومية تتم من خلال جهاز إداري برئاسة أمين عام متفرغ، ويبلغ عدد موظفيه عام (2008م) أكثر من 500 موظف في مدن بريطانية متعددة. وتكمن المهام الرئيسة للمعهد (Icaew) كما حددها المرسوم الملكي التي يتم مراجعتها سنوياً، في الاهتمام المباشر بالمصالح العامة ولجميع قطاعات الاقتصاد، وذلك يُعزز سمعة أعضائه من خلال الحرص المستمر على معايير التعليم والتدريب المحاسبي الراقي والتمييز الفني والحرفية المهنية، والعمل على تمثيل المهنيين لدى جميع الجهات وتعزيز دور المهنة في المجتمع، وينتمي للمعهد أكثر من 124000 عضواً يمارسون أعمالهم في جميع أنحاء العالم. لقد بذل المعهد منذ تأسيسه جهداً كبيراً في إصدار معايير المحاسبة المنظمة للقياس والعرض والإفصاح في بريطانيا، وأنشئ في عام 1971م ما يُعرف بلجنة معايير المحاسبة (Asc) Accounting Standards Committee التي تولت إلى نهاية الثمانينيات الميلادية من القرن العشرين إصدار معايير المحاسبة، ولقد أصدرت اللجنة 25 معياراً محاسبياً (Ssap)، تستمد إلزاميتها من قانون الشركات ومن موافقة جهات متعددة عليها؛ ولقد تم إلغاء وتعديل كثير من المعايير التي تم إصدارها، ولم يبقَ منها إلا عشرة معايير تسمى Ssap وتشمل الموضوعات الآتية:

م	رقم المعيار	موضوع المعيار	سنة الإصدار
.1	Ssap – 4	محاسبة الهيئات الحكومية	1974م
.2	Ssap – 6	محاسبة ضرائب القيمة المضافة	1974م
.3	ssap – 9	محاسبة عقود طويلة الأجل	1975م
.4	Ssap – 13	محاسبة الأبحاث والتطوير	1977م
.5	Ssap – 17	محاسبة الأحداث اللاحقة	1980م
.6	Ssap – 19	محاسبة الاستثمار العقاري	1981م
.7	Ssap – 20	محاسبة ترجمة العملات الأجنبية	1981م
.8	Ssap – 21	محاسبة العقود	1984م
.9	Ssap – 24	محاسبة تكاليف التقاعد	1988م
.10	Ssap – 25	محاسبة القطاعات	1990م

obeikan.com

وكما تعلمنا من تتبع تاريخ تطور المهنة فإن بريطانيا كانت هي السباقة في تنظيم المهنة، ومنها أيضاً بدأت نواة المؤسسات المالية والمهنية، إلا أن تجربتها في مصدرية إصدار معايير المحاسبة لم تواكب التطورات والأحداث الاقتصادية، وذلك لارتباطها بالبيروقراطية المؤسساتية والحكومية؛ ولقد أدرك المهنيون في بريطانيا، كما أدرك قطاع الأعمال والحكومة صعوبة السير في هذا الاتجاه. فتمت الاستنارة بالنموذج الأمريكي لبناء المعايير وذلك بدءاً من عام 1985م؛ حيث تم تعديل نظام الشركات لينشئ مجلساً مستقلاً يُعنى بإصدار معايير المحاسبة الخاصة بالقياس والتقارير؛ وسُمي هذا المجلس بمجلس معايير المحاسبة Accounting Standards Board (ASB) وبدأ في احتلال مهام لجنة معايير المحاسبة (ASC) في مطلع عام 1990م، ليكون هو الجهة الرسمية الوحيدة في إصدار المعايير التي يلزم تطبيقها من قبل جميع الشركات بغض النظر عن حجمها أو نشاطها، وتصدر قرارات المجلس (ASB) بشكل نهائي وذلك بأغلبية سبعة من عشرة (يتم تعيينهم من قبل لجنة خاصة) من أعضائه ودون الحاجة إلى اعتمادها من أي جهة أخرى كما هو حال سابقه (ASC). ولقد طبق المجلس أسلوبًا نمطيًا لإصدار المعايير المشابهة للنموذج المتبع في مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB)، حيث يقر المجلس موضوع المعيار بناءً على تحليله لحاجة المجتمع، ثم يتم تعيين مدير للمشروع من المهنيين يتولى مع موظفي المجلس البحث العميق في المشكلة مدار البحث ثم يُحدد الخيارات المتاحة للمعالجة المحاسبية ومزايا وعيوب كل خيار وأثره على القوائم المالية. ويتم دراسة تلك الخيارات، من خلال مناظرات علنية تُتيح للمهنيين التعليق الشفهي والرسمي على الخيارات المتاحة، ويتولى المجلس في نهاية الأمر إصدار ما يعرف بمشروع معيار التقارير المالية (FAS)، الذي يتم توزيعه ويُطلب التعليق عليه من الأفراد والجهات المهتمة، ثم تُجمع جميع التعليقات ويرد عليها من قبل مدير المشروع، وأخيراً يصدر المعيار في صورته النهائية ويحدد تاريخ تطبيقه؛ وتطبيقاً لهذا الأسلوب أصدر المجلس 27 معياراً خلال عمره الذي تجاوز 18 سنة، شملت معالجة موضوعات محاسبية متعددة كما هو موضح فيما يأتي:

إعداد قائمة التدفقات النقدية	Afs 1	الأصول الثابتة	Afs 15
محاسبة الشركات التابعة	Afs 2	الضرائب	Afs 16
تقارير الأداء المالي	Afs 3	منافع التقاعد	Afs 17
أدوات رأس المال	Afs 4	السياسات المحاسبية	Afs 18
التقارير عن الأحداث اللاحقة	Afs 5	محاسبة الضرائب المحصلة	Afs 19
محاسبة الاندماج	Afs 6	الدفع المؤجل	Afs 20
القيمة العادلة	Afs 7	الأحداث اللاحقة	Afs 21
معاملات الأطراف ذوي العلاقة	Afs 8	احتساب ربح السهم	Afs 22
محاسبة المشروعات المشتركة	Afs 9	تاريخ ترجمة العملات الأجنبية	Afs 23
محاسبة الشهرة	Afs 10	معالجة التغيرات المتسارعة في وحدة القياس	Afs 24
تقليص الأصول	Afs 11	العرض والإفصاح العام	Afs 25
المطلوبات الاجتماعية	Afs 12	قياس الوسائط المالية	Afs 26
الوسائط المالية	Afs 13	التأمين على الحياة	Afs 27
احتساب ربح السهم	Afs 14		

كما أن المجلس أصدر عدداً من المعايير الخاصة بالشركات ذات الحجم الصغير تسمى: (Financial Reporting Standards For Small Entity (FRSSE ويصدر المجلس أيضاً معايير خاصة بكل صناعة على حدة تسمى: (SORP) بالإضافة إلى أن المجلس، حذا حذو مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي: (FASB) في إصدار ما يُعرف بالإطار الفكري من خلال (Statement Of Principle (SOP في نهاية عام 1999م.

وخلاصة القول: إن تطور معايير المحاسبة في بريطانيا برزت نواته في القرن التاسع عشر الميلادي، ووصل هذا التطور مع تطور النشاط الاقتصادي، إلا أنه لم يأخذ الإطار القانوني المستقل إلا بعد تأسيس مجلس معايير المحاسبة (Asb) في بداية التسعينيات الميلادية من القرن العشرين. وتكمن المجموعة الكاملة لمعايير المحاسبة في بريطانيا فيما يلي:

(SSAP + FAS + FRSSE + SOP+ SORPS)

ثالثاً: كندا [33]

تُعـدّ الهيئة الكنديـة للمحاسبـين القانونيـين (The Canadian Institute Of Chartered Accountants) (Cica) الكيـان المهني للمحاسبين القانونيين في كندا، وبدأ دور الهيئة القيادي في تطوير معايير المحاسبة في كندا عام 1936م عن طريق إنشـاء لجنة المصطلحات التي منحها القانـون الصلاحية في إصدار تنظيم مهنة المحاسبـة، وبما فيها إصدار معايير المحاسبة والمراجعة وامتد دورها للمشاركة في العديد من الهيئات المحاسبية واللجان ذات العلاقة ولقد نجحت الهيئة منذ ذلك الوقـت في تنظيـم المهنة بكندا وتزايد عدد أعضائهـا، حيث تشمل عام (2008م) نحو 66,000 محاسب قانوني مرخص في كندا.

وتُعدّ الهيئة الجهة الوحيدة المسؤولة عن وضع معايير المحاسبة والمراجعة، وذلك مـن خلال مشاركة عدة هيئات ولجان فنية متخصصة، جل أعضائها من المتطوعين، وتصـدر الهيئة معايـير المحاسبة تحـت اسـم (SOP) (Statement Of Principles) وتأخذ هذه المعايير قوتها في التطبيق من خلال الإشارة إليها بشكل مباشر في الأنظمة الحكومية كمرجع أساسي للقياس والعرض والإفصاح المحاسبي.

ويتـم إصدار معايـير المحاسبة (SOP) من خلال إجـراءات محددة مشابهة للإجـراءات التي يتم بها إصـدار معايير المحاسبة في أمريكا وبريطانيا حيث يُبدأ بدراسة المشكلة محل الحدث المالي ويتم بحث خيارات القياس والعرض والإفصاح المتاحـة للمعالجـة المحاسبية، ثم يتـم دراستها من قبل مجلـس معايير المحاسبة (ACSB) Accounting Standards Board ثـم تصـدر في شـكل مسـودة مشـروع معيـار (Exposure Draft) يتم توزيعها علـى المهتمين من المهنيين ومعدي القوائم الماليـة والمستفيدين منها بما فيهم الجهات الحكومية ثم تتلقى اللجنة الملاحظات والاقتراحـات على مشـروع المعيار ويصدر المعيار بعد تعديلـه في شكل كتيب تحت عنـوان: (Cica Handbook). كمـا أن الهيئة اختصاراً للوقت أنشـأت ما يعرف بـ (EIC) (Emerging Issues Committee) وذلـك لمتابعـة دراسـة الأحداث المالية

المستجـدة التي تقتضـي رأياً مهنياً عاجلاً. ويتم عمل هيئـة المحاسبين القانونيين الكندية من خلال لجان فنية متعددة تشمل ما يلي:

1 – مجلـس معايـير المحاسبة (ACSB) ويهتـم هذا المجلـس بتطوير معايير المحاسبة في كندا للوحدات المحاسبية الهادفة للربح بما يتلاءم مع المعايير الدولية بصفة عامة ومحيط الاقتصاد الكندي بصفة خاصة.

2 – مجلـس معايـير المراجعـة (ASB) ويهتم هـذا المجلس بمساعـدة المهنة للرقـي بالأداء المهني من خلال إصدار معايـير المراجعة، وكل ماله علاقة بإجراءاتها، بدءاً من المعايير العامة وانتهاءً بإصدار تقرير المراجعة.

3 – مجلـس معايـير المحاسبـة للجهات غـير الهادفة للربـح (PSAB) ويهتم بالرفـع من مستـوى إعـداد التقارير الماليـة للجهات غـير الهادفة للربح وتطوير المعايير للرقابة على أدائها، وعلى الأخص الجهات الحكومية على المستوى المحلي والفيدرالي.

4 – مجلـس تطويـر المهنة (ASOC) ويهدف بالدرجـة الأولى إلى مراجعة أداء هيئة المحاسبين القانونيين الكندية بشكل دوري وربطها مع الهيئات العالمية الأخرى.

ويُعـد مجلس معايير المحاسبـة جهة مهنية مستقلة يناط بهـا إصدار معايير التقاريـر في المحاسبة ويتكون المجلس مـن تسعة أعضاء من مختلف التخصصات ويرأس المجلس أحد المهنيين المتفرغين تماماً، أما أعضاؤه فمتبرعين وغير متفرغين ويتبع المجلس وحدات إدارية متعددة تدار من قبل رئيس مجلس الإدارة ومدير فني محترف، وتصدر معايير المراجعة في شكل قرارات من قبل ذلك المجلس.

رابعاً: الصين[34]

لقـد شهـد الاقتصـاد الصينـي خـلال العقدين الماضيـين تطـوراً هائلاً، حيـث كان معـدل النمـو 8% سنوياً، ولم يعـد النظام المحاسبـي للقياس والعرض والإفصـاح العام المستمد من النظام الروسي القديم قـادراً على تلبية احتياجات المستفيديـن المتعددة لاتخاذ القرارات الاقتصاديـة الرشيدة، ولذلك بدأت وزارة

المالية في التفكير الجدي في إصدار معايير محاسبية تتماشى مع الاقتصاد الصيني والتطورات العالمية، وأصدرت في عام 1992م ما يعرف بـ(Accounting Standards For Asbe) (Business Enterprise) معتمدة بالدرجة الأولى على معايير المحاسبة الدولية (Ias) (International Accounting Standards) مع تعديلها بما يلائم البيئة المحلية.

ولقد تم إنشاء معهد المحاسبين القانونيين (Cicpa) عام 1988م، وذلك بغرض الإشراف والتنظيم وتنسيق المهنة في الصين، ولقد ضُم عام 1995م كل من المعهد والجمعية الصينية للمراجعين؛ ليكونا جهازاً واحداً تحت الاسم نفسه، ويأخذ المعهد صلاحيته مباشرة من قبل مجلس النواب ويتولى المعهد تنظيم اختبارات الزمالة في الصين والترخيص للمهنيين وإعداد معايير المحاسبة والمراجعة والأنظمة الأخرى وتطبيق نظام مراقبة الأداء وغيرها من الأنشطة المهنية المختلفة. ولقد خطا المعهد خطوات جيدة في اعتماد معايير المحاسبة التي أصدرتها وزارة المالية، وإصدار معايير محاسبية تتماشى مع المحيط الاقتصادي للصين والمعايير الدولية.

ما تجدر الإشارة إليه هو توجه لجنة معايير المحاسبة في الصين إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية وتعديلها أو الإضافة إليها بما يتلاءم والمعايير الدولية.

خامساً: اليابان[35]

تم تأسيس مؤسسة معايير المحاسبة باليابان في فبراير عام 2001م، وذلك لتكون الجهة العليا الوحيدة المستقلة التابعة للقطاع الخاص لتنظيم إصدار معايير المحاسبة باليابان والعمل على تطويرها ومراقبة تطبيقها، كما تعمل على أن تكون المعايير المصدرة ملائمة لمعايير المحاسبة الدولية.

ولقد أنشأت هذه المؤسسة مجلساً مستقلاً تابعاً لها يعنى بتطوير معايير المحاسبة، وذلك في شهر أغسطس عام 2001م تحت اسم مجلس معايير المحاسبة الياباني (ASBJ) ويتكون المجلس من 13 عضواً من مختلف قطاعات المستفيدين، وكذا مهنيي المحاسبة وأكاديمييها.

ولقد حدد النظام الأساسي للمجلس (ASBJ) أهدافه في تطوير معايير المحاسبة، سواء في القياس أو العرض أو الإفصاح المحاسبي، بالإضافة إلى التحقق من تطبيق معايير جودة الإدارة المالية للشركات الكبرى، وكذلك المشاركة الفعالة مع المجتمع الدولي في تطوير معايير المحاسبة الدولية والعمل على تطبيقها من قبل الشركات اليابانية.

ويعمل المجلس منذ إنشائه في نطاق إجراءات داخلية محددة في نظامه الأساسي، حيث يضمن المجلس مشاركة جميع قطاعات المستفيدين من القوائم المالية ومعديها ومراجعيها في جميع مراحل إصدار تلك المعايير، وذلك من أجل أن تلقى تلك المعايير أفضل قبول ممكن لدى تلك القطاعات. وعلى الرغم من تشابه إجراءات إصدار المعايير في اليابان مع الدول الأخرى إلا أن نظام المجلس يُحتم أن تتواءم تلك المعايير مع المعايير الدولية؛ لذا فإن المجلس بدأ في أكتوبر عام 2004م في مشروع مشترك مع مجلس معايير المحاسبة الدولية، لتحقيق التوافق بين المعايير اليابانية والمعايير الدولية.

سادساً: أستراليا[36]

تُعدّ أستراليا عضواً مؤسساً في لجنة معايير المحاسبة الدولية التي تأسست عام 1973م، كما أنها تُعدّ من الدول السباقة في تنظيم مهنة المحاسبة وتطوير كافة محاورها، كما أن لجامعاتها دورًا رئيسًا في تطوير الفكر المحاسبي عالمياً إلا أن إعداد معايير المحاسبة بشكل مقنن لم يتأتَّ إلا في أواخر القرن العشرين، حيث بدأ في عام 1985م إصدار إجراءات إعداد معايير المحاسبة تحت إشراف معهد المحاسبين القانونيين الأسترالي وجمعية المحاسبين الأسترالية، ومن خلال مجلس مراجعة معايير المحاسبة الذي أصدر ما يُعرف بنشرات معايير المحاسبة منذ ذلك التاريخ (ASRB).

ولقد تم في عام 1991م تكوين مجلس معايير المحاسبة الأسترالي (AASB) الذي يُعنى بإصدار معايير المحاسبة، حيث أصدر المجلس معايير المحاسبة، كما

أصـدر المجلس معايير القياس والعرض والإفصاح العـام وتطبيقها على جميع الوحدات المحاسبية في أستراليا. ونتيجـة للتطورات الاقتصادية، فلقد أصدرت الحكومـة الأسترالية قانوناً في عام 1999م عُدلت بموجبه هيكلية إصدار المعايير المحاسبيـة في أستراليا، بدءاً من يناير عام 2000م، حيث أُنشئ بموجب القانون مجلس أعلى للتقارير المالية يتـولى مهمة الإشراف المباشر علـى عملية إصدار المعايـير المحاسـبيـة ويكـون مسـؤولاً أمـام الحكومة الأسـتراليـة عن جميـع أنشطة إصـدار المعايير، وقد سـمـي هذا المجلـس بمجلس التقارير الماليـة (FRC) (Financial Reporting Council)، مـع بقـاء مجلس معايـير المحاسبـة الأسـترالي (AASB) Australian Accounting Standards Board، ليتولى المهمة التنفيذية لإصدار المعايير، وتكمن المهمة الأساسية لمجلس التقارير المالية (FRC) كمـا حُدد في القانون بتطوير معايـير المحاسبة بكفاءة وتأمين الدعم المالي لمجلس معايـير المحاسبة الأسترالي (AASB) ودراسة مـدى ملاءمة المعايير المطبقة في أستراليا بالتطورات الدولية وملاءمتها للمعايير الدولية.

ويُعـد مجلس معايـير المحاسبـة الأسـترالي (AASB) من أنشـط مجالس المحاسبـة عالميـاً ويُـدار بمجلس إدارة مكون مـن 13 عضواً غير متفـرغ وثلاثة مراقبـين، ولقد أصـدر المجلس منذ إعـادة تأسيسه عـام 2000م أكثر من سبعة وأربعـين معيـاراً محاسبياً اهتمـت بموضوعات القياس والتقاريـر المالية، بدءاً من المعيـار 1001 – Aasb الخاص بالإفصاح عن السياسـات المحاسبية، وانتهاءً بالمعيار 1047 – Assb الصادر في 30 يونيو 2004م الخاص بالقوائم المالية تطبيقاً لمعيار المحاسبة الدولية.

سابعاً: جمهورية مصر العربية [37]

يُعـد تنظيم مهنة المحاسبـة والمراجعة في جمهورية مصـر العربية من أقدم التنظيمـات المهنية على مستوى العالم العربي، حيث إنهـا كانت تُزاول قبل الثورة مـن خلال تطبيـق القوانين الإنجليزية في ممارسة المهنـة، كما أسهم مهنيوها في تطوير إعداد القوائم المالية للشركات، حينذاك، وأسهم أساتذة الجامعات الذين

تلقـوا تعليمهم الأكاديمـي أو المهني في بريطانيـا في نقل أساسيـات وأدبيات علم المحاسبـة إلى اللغة العربية، كما أسهمـوا بشكل مباشر وفعال في البدء في تدريس علـم المحاسبة في جامعات الدول العربية. ولذا يرجع لهم الفضل بعد الله في بناء المهنـة في العالم العربي، حيث إن جل كتب مبادئ المحاسبة التي دُرست في العقود اللاحقة من تأليف أساتذة أجلاء تلقوا تعليمهم في بريطانيا.

وبمتابعـة التطـور التاريخـي للمهنة نجد أنهـا نُظِّمَتْ بشكل قانـوني تطبيقاً للقانـون رقـم 133 لسنـة 1951م الـذي حـدد شـروط مزاولـة مهنـة المحاسبـة والمراجعـة، كمـا صدر قـرار من وزارة الشـؤون الاجتماعية في عـام 1977م خلفاً للمرسـوم الملكـي الصادر في عـام 1946م بإنشـاء جمعية المحاسبـين والمراجعين (Esaa)، كمـا أن نقابـة الأعضاء التجاريـين يتبعها شعبة تسمـى شعبة المحاسبة والمراجعة. فالمحاسبون القانونيـون في مصر فئتان إحداهما: محاسبون قانونيون أعضـاء جمعيـة المحاسبين والمراجعين المصرية، وفئة أخـرى: أعضاء في النقابة، وجميعهـم يتمتعون بنفس الحقوق ويترتب عليهم نفس الواجبات الخاصة بمزاولة المهنة، ويجـري الآن مناقشة مشروع جديد في مجلس الشعب خاص بمزاولة مهنة المحاسبـة والمراجعة والذي سيكون له دور في تنظيـم مهنة المحاسبة والمراجعة في جمهورية مصر العربية.

ويتـم حالياً تنظيـم إصدار معايـير المحاسبـة والمراجعة (التـي تعتمد على المعايـير الدولية بالدرجة الأولى) استنـاداً إلى قانون عام 1951م وتعديلاته الذي يعطـي الحـق لوزارة الماليـة لتطوير معايـير المحاسبة وتطوير ما يُعـرف بالنظام المحاسبـي الموحـد، كما أنه صدر في عـام 1981م قانون تجـاري يحتم على جميع الشـركات أن تعد قوائمها المالية ويتـم مراجعتها من قبل محاسب قانوني معتمد، وأن قانون سوق المال الصادر عام 1992م يُجبر جميع الشركات المدرجة في بورصة الأوراق الماليـة باتباع معايـير المحاسبة المصرية إلا أن هنـاك نصًا واضحًا يلزم باتبـاع معايـير المحاسبة الدوليـة في حالة عـدم توافر معايير محاسبـة مصرية

لمعالجة حالة محاسبية محددة، كما أصدرت هيئة سوق المال المصرية قرارًا في أغسطس عام 2002م يُلزم الشركات باتباع معايير إصدار التقارير توقيتاً ونوعية وحدد عقوبة لمخالفيها، بالإضافة إلى أن البنك المركزي المصري أصدر إرشادات تفصيلية لمعالجة قياس الأحداث المالية والعرض والإفصاح للبنوك المصرية وطالبها بضرورة إعداد تقارير مالية متعددة للبنك المركزي، ويجب هنا التنويه بأن الجهاز المركزي للمحاسبة والمراجعة أدى دوراً أساسياً في تطوير معايير المحاسبة للوحدات غير الهادفة للربح والحكومية خلال العقود الماضية، كما عمل على مراقبة أدائها. ولا شك في أن القانون الجديد الذي يجري مناقشته في مجلس الشعب سيحدد ملامح تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في مصر كما أنه سيعطي نقلة نوعية للمهنة؛ لتواكب التطورات العالمية المتسارعة في هذا المجال.

ثامناً: المعايير المحاسبية الدولية[38]

لقد بدأ التفكير بشكل جدي في أوائل السبعينيات الميلادية من القرن العشرين في إعداد معايير محاسبية للقياس والعرض والإفصاح؛ لتكون أساساً لإعداد القوائم المالية في جميع دول العالم، وذلك من خلال تكوين تكتل مهني من عشر دول لتحقيق هذا الهدف أو على الأقل العمل على تقريب معايير المحاسبة المحلية؛ لتكون منسجمة مع بعض لتلك الدول، وتشمل الدول المؤسسة كلاً من كندا، وفرنسا، وألمانيا، واليابان، والمكسيك، وهولندا، وبريطانيا، وأمريكا. ولقد نتج عن هذا التكتل إنشاء ما يُعرف بلجنة معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Committee (IASC) عام 1973م وانضمت إليها في وقت لاحق ست دول أخرى وأعطيت حق العضوية (المشاركة) تمييزاً لها عن العضوية (الأساسية) للدول العشر.

ولقد تأسس في عام 1977م ما يُعرف بالاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين (IFAC) ليضم في عضويته هيئات المحاسبة والهيئات المهنية الراغبة في الانضمام للعضوية ولقد سارعت جل دول العالم للانضمام في عضوية هذا الاتحاد الذي يهتم

أساساً بتطوير المهنيين في أنحاء العالم والتأكد من قيامهم بأعمالهم بأكبر كفاءة وفاعلية ممكنة، كما أنه الناطق الرسمي باسم المهنة والمهنيين حول العالم.

ولقد خطت لجنة معايير المحاسبة الدولية خطوات مهمة خلال الثلاثة والعشرين عاماً من عمرها، حيث أصدرت أول مسودة مشروع سمي (IAS – 1) تحت اسم الإفصاح عن السياسات المحاسبية، وتوالى إصدار تلك المعايير لتشمل واحدًا وأربعين معياراً محاسبياً شملت القياس لجل عناصر القوائم المالية، كما حوت أيضاً أسلوب عرضها ومتطلبات الإفصاح الدولية لهذه العناصر، ولقد تلقت اللجنة دعماً دولياً من مؤسسات اقتصادية كبرى خلال عمرها، حيث تم دعمها من قبل مجموعة محافظي البنوك المركزية للدول العشر المؤسسة في عام 1976م.

كما بدأت اللجنة إيماناً منها بأهمية قبول المعايير الدولية حول العالم في عام 1981م تتشاور مع الدول الأعضاء لمناقشة المعايير قبل اعتمادها. وعُقدت المؤتمرات المتعددة خلال عقد الثمانينيات والتسعينيات الميلادية من القرن العشرين من قبل هيئات مالية ومهنية كبرى بغرض توحيد وتوفيق معايير محاسبة دولية، كما بدأت تلك المعايير تلقى قبولاً من قبل هيئات الأوراق المالية العالمية وعلى الأخص في عام 1996م، حيث اتفقت اللجنة مع المنظمة الدولية للبورصات العالمية (IOSCO) للاعتراف بالمعايير الدولية، كما أن وزراء التجارة في الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية (WTO) يشجعون على تطبيق المعايير الدولية، واعترفت لجنة بازل المنظمة للبنوك حول العالم قبولها للمعايير الدولية، بالإضافة إلى أن الاتحاد الأوروبي اعتمد المعايير الدولية وطالب أعضاءه بتطبيقها، ابتداءً من عام 2005م.

لقد أدى الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين (IFAC) دوراً بارزاً في قرارات لجنة معايير المحاسبة الدولية، كما كان الأداة الدافعة لإعادة هيكلة اللجنة في شكلها الحالي، فبدأ في تشكيل فرق عمل بالتعاون مع اللجنة لعمل إستراتيجية جديدة لها، وذلك من خلال إشراك أكبر عدد من الدول في بناء إعادة الهيكلة، ولقد نتج عن ذلك إعادة هيكلة اللجنة في عام 2001م كهيئة مستقلة يكمن دورها

في إصدار معايير محاسبية دولية يتم تطبيقها حول العالم، بدلاً من معايير المحاسبة المصدرة من اللجنة التي نُظر إليها من قبل المهنيين حول العالم بكونها تُمثل معايير يُسترشد بها، ولا شك أن منهاج اللجنة في عملها خلال عمرها لاقى انتقاداً لاذعاً من دول عدة، وذلك باعتقاد الأغلبية أن معاييرها عبارة عن معايير سياسية يتم إعدادها بالتوافق بين دول محددة دون أخذها في الاعتبار المعالجة المحاسبية المهنية، وكذلك تعدد الخيارات المتاحة في إعداد القوائم المالية كل هذا، وذاك دعا إلى إعادة هيكلة اللجنة من خلال إنشاء ما يُعرف بمجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Board (IASB) كجهة مستقلة يقع مركزها الرئيس في لندن وغير هادفة للربح وتُدار من قبل مجلس إدارة مكون من تسعة أعضاء محترفين يتم انتخابهم من قبل الدول الأعضاء. ويتكون الهيكل التنظيمي للمجلس من مجلس أمناء من 19 عضواً يتولى توفير التمويل المالي للمجلس والإشراف على كافة أنشطته ويُدار المجلس من قبل 14 عضواً يُنتخبون من الهيئات المهنية حول العالم، كما أن للمجلس لجنة استشارية عليا تتولى تقديم الخدمات الاستشارية المتعددة، بالإضافة إلى أقسام إدارية وفنية وبحثية متعددة.

ولقد بدأ المجلس حال تكوينه في الاستفادة من تجارب الهيئات المحاسبية المحلية وعلى الأخص تجربة مجلس معايير المحاسبية المالية (FASB) حيث أصدر ما يعرف بالإطار النظري لإعداد وعرض القوائم المالية، وذلك ليكون مرجعاً أساسياً لإصدار معايير المحاسبة الدولية ويكون أساساً لتوحيد معايير أو قوانين المحاسبة في الدول الأعضاء، بالإضافة إلى كونه أساساً لتطوير معايير المحاسبة المحلية ومرجعاً لا يُستغنى عنه لمعدي القوائم المالية ومراجعيها والمستفيدين منها. ولقد اعتمد المجلس جميع معايير المحاسبة الدولية(IASC) الواحدة والأربعين الصادرة من لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) ويعمل المجلس بين الفينة والأخرى، تعديل بعض محتوياتها بما يتلاءم مع التطور الاقتصادي العالمي، أما ما يصدره من معايير فتسمى حالياً (International Financial Reporting

IFRS) (Standards) التـي تصدر في ظل الإطار النظري للمحاسبة الدولية وباتباع إجراءات نمطية حُـددت في النظام الأساسي للمجلس، ولقد أصدر المجلس خمسة معايـير للتقاريـر المالية شملت إجـراءات اتباع معايير التقاريـر لأول مرة، والدفع بطريـق الأسهم، وانضمام الشركات، ومحاسبة عقـود التأمين، ومحاسبة الأصول غير المتداولة المعدة للبيع، كما أصدر عدة تفسيرات لكلٍ من (IAS) و (IFRS).

ولا شـك أن المتتبـع لتطور بناء معايير المحاسبة الدوليـة يُلاحظ أنها بدأت في شـكل ضعيـف ولم تلقَ قبولاً عاماً من قبـل دول العالم في العشـر سنوات الأولى من عمرهـا، وذلك بسبب تشكك المهنيين حـول العالم بأهميتهـا وقدرتها على معالجة الأحـداث المالية في المجتمعـات المحلية، إلا أنها في خـلال الثمانينيات والتسعينيات الميلاديـة من القرن العشرين بدأت تلفت انتباه الهيئات المالية والمهنية الكبرى، كما أسلفنا إلا أنها ظلت خلال هذين العقدين تراوح مكانها. ولقد بدأت تلك المعايير تجد صـدىً وقبولاً لدى كثير مـن دول العالم في مطلع هذا القرن وعلى الأخص في الدول التي لا يوجد لديها بنية أساسية للمهنة، بالإضافة إلى انتشار فلسفة العولمة واتساع نشـاط الشـركات العالمية التي لا جنسية لها وتطلُّب أسـواق المال العالمية في تسجيل أسهم تلك الشركات اعتماداً على قوائمها المالية المعدة طبقاً للمعايير الدولية.

ويرى كثير مـن المتابعين لتطور معايير المحاسبة الدوليـة أنها ستكون المرجع الأساسـي لإعداد القوائـم المالية في أغلـب دول العالم خلال العقـد القادم، هذا لا يعنـي أبـداً أنها ستحل محل المعايـير المحلية، وذلك انطلاقاً مـن فلسفة إعداد معايـير محاسبة من حيث كونها تنبـع من حاجات المستفيدين وتُطـور تلبيةً لهذه الاحتياجـات، وبما أن المستفيدين يشتركون حـول العالم في أهداف محددة إلا أن حاجاتهم التفصيلية للمعلومات تختلف من بلد إلى آخر، وعليه فإن المعايير الدولية ستكون مستقبل الإطار العام الذي يبُنى على أساسه إعداد القوائم المالية أو الحد الأدنـى لمتطلبات إعدادها وسيترك للدول الأعضـاء حق إصدار معايير تفصيلية، سواء للقياس أو العرض والإفصاح العام، بما يتلاءم مع حاجات مستفيديها وتطور بيئتها المحلية اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً.

تاسعاً: معايير محاسبة المؤسسات المالية الإسلامية[39]

لقد شهد العقد الأخير من القرن العشرين تنامي أعداد المؤسسات المالية الإسلامية في الدول الإسلامية وخارجها، كما تم تطوير أدواتها ووسائطها المالية، وقد أدى ذلك بالدرجة الأولى إلى زيادة الطلب على تلك المنتجات كأداة للاستثمار والاقتراض. وحيث إن الأحداث المالية المرتبطة بتلك الأدوات ذات طبيعة خاصة تختلف أحياناً عن الأحداث المالية للمؤسسات المالية الكلاسيكية، مما يقتضي معه اختلاف المعالجات المحاسبية لقياس تلك الأحداث وعرضها والإفصاح عنها عن معالجة الأحداث المالية العادية.

بناءً على هذه الحقيقة، فلقد اجتمع عدد من المؤسسات المالية الإسلامية؛ لتكوين إطار نظامي يُعنى بإصدار معايير محاسبية موحدة لتلك المعالجات، وذلك لاقتناع أعضاء تلك المؤسسات بعدم كفاية المعايير التقليدية لمعالجة المعاملات الإسلامية، وأحياناً عدم قدرتها على عكس عدالة القوائم المالية، ولقد استمر بحث هذا الموضوع ودراسة جدواه مدة تزيد عن خمس عشرة سنة، وأخيراً تم توقيع مذكرة اتفاق بين مجموعة من المؤسسات المالية الإسلامية في فبراير عام 1990م في مملكة البحرين على تأسيس هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية The Accounting And Auditing Organization For Islamic Institutions (AAOII) وتهدف هذه الهيئة كمؤسسة مستقلة غير هادفة للربح إلى إعداد معايير المحاسبة والمراجعة والأحكام الشرعية لمعالجة المعاملات المالية للمؤسسات المالية الإسلامية. ويتكون الأعضاء الأساسيون لهذه الهيئة من كل من البنك الإسلامي للتنمية، ودار المال الإسلامي، وشركة الراجحي المصرفية للاستثمار، ومجموعة دلة البركة، ودار التمويل الكويتي، وشركة التجارة الماليزية، كما يُشارك عدد آخر كأعضاء مشاركين من دول أخرى بلغ عددهم 115 عضواً من 27 دولة.

وتُدار الهيئة من قبل مجلس أمناء يتكون من خمسة عشر عضواً يتم انتخابهم من قبل الجمعية العمومية للأعضاء، ويتولى مجلس الأمناء مهام الدعم المالي،

وتعيين أعضاء مجلس إدارة الهيئة الذي يتكون من 15 عضواً غير متفرغ مدة أربع سنوات، كما يتبع مجلس الأمناء مجلس للأحكام الشرعية يتم تعيينهم مدة أربع سنوات أيضاً يهتم بإصدار الفتاوى الشرعية للأدوات المالية الإسلامية.

ولقد نجحت الهيئة خلال عمر تجاوز عشر سنوات في إرساء الفكر المحاسبي لمعالجة الأحداث المالية للوسائط الإسلامية وأسلوب عرضها والإفصاح عنها في القوائم المالية، وتصدر الهيئة معاييرها (المحاسبية والمراجعية) في شكل نشرات ومعايير تُسمى (FAS) Financial Accounting Statements And Standards وهذه المعايير غير ملزمة للبنوك والمؤسسات المالية، لكنها تُعدّ المرشد الوحيد لمعالجة التعاملات المالية الإسلامية، ولقد أصدرت الهيئة منذ تأسيسها نشرتين و 9 معايير شملت نشرات المحاسبة المالية FAS الإطار النظري من تحديد لأهداف المحاسبة المالية للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ومفاهيم المحاسبة المالية للبنوك والمؤسسات الإسلامية. وتحديد لمعايير المحاسبة المالية، وتشمل: معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، ومعالجة عمليات المرابحة، ومعالجة عمليات المضاربة، والإفصاح عن أسلوب توزيع الأرباح بين المالك والمستثمر، ومعالجة عمليات السلم.

obeikan.com